

مملوكة بالكامل للهيئة خلال المرحلة الانتقالية.. واكتتاب المواطنين لاحقا بـ 7.50

هيئة الأسواق ترخص لتأسيس شركة البورصة برأسمال 60 مليون دينار



رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية صالح الفلاح

كونا: قال رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية صالح الفلاح ان تأسيس شركة مساهمة عامة كويتية باسم «شركة بورصة الكويت للأوراق المالية» برأسمال مصرح به 60 مليون دينار يعد خطوة لجعل الكويت مركزا ماليا إقليميا.

وأضاف الفلاح، في لقاء مع «كونا» أمس، ان الهيئة تمكنت من تذييل كل المعوقات أمام انشاء الشركة التي ستحل محل سوق الكويت للأوراق المالية ووضعت خارطة طريق محددة المعالم للتنفيذ الفعلي الذي بدأت خطواته العملية بصدد قرار الترخيص.

وأضاف أن قرار مجلس مفوضي الهيئة الترخيص بتأسيس شركة بورصة الكويت لسلاسل الأوراق المالية يعتبر ركنا أساسيا من تحقيق توجهات الدولة واستحقاقا قانونيا مهما.

وأوضح أن الهيئة تمتلك أسهم الشركة بالكامل خلال مرحلة انتقالية يتم فيها اعداد الشركة اداريا وماليا وتهيئتها للحصول على ترخيص ممارسة نشاط بورصة أوراق مالية، وسيتم بعد ذلك طرح أسهم الشركة للمواطنين الكويتيين والشركات المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية وفقا

تأسيس الشركة. وأشار الفلاح الى أن القانون أنط بالهيئة تحديد رأسمال الشركة وطرح أسهمها بين نسبة 7.50 لآكتتاب المواطنين ونسبة 50/75 للطرح في المزايد العلني على هيئة عشر شرائح متساوية للشركات المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية. وقال ان الهيئة والمستشارين الذين تمت الاستعانة بهم من قبلها اجروا مراجعات من قبل لجنة تأسيس الشركة، وقد تمت اجتماعات مع لجنة سوق الكويت للأوراق المالية ووزارة التجارة وهيئة الاستثمار وأتى قرار الهيئة بتحديد طبيعة الشركة وكيانها القانوني وعقد تأسيسها ونظامها الاساسي وتحديد رأسمالها.

خطة وبرنامج

وبين انه تم وضع الخطة التنفيذية والبرنامج الزمني المصاحب للتأسيس وآلية انتقال الأصول العينية اللازمة لقيام الشركة بممارسة نشاط بورصة أوراق مالية مخصصة من قبل الهيئة وحسب متطلبات قانون الهيئة ووفقا لأفضل الممارسات العالمية في هذا الصدد.

وأضاف انه تماشيا مع ما تقضي به المادتان 32 و 33 فقد اتخذ المجلس في

احكام القانون رقم 7 لسنة 2010.

وذكر أن قرار المجلس تضمن تشكيل لجنة المؤسسين لاتخاذ كل الاجراءات القانونية للتأسيس وصولا الى انتخاب مجلس الادارة الاول السني سيدبر الشركة في المرحلة الانتقالية المذكورة، مبينا أن القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة لأسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية (قانون الهيئة) وتحديد المادة 33 قد أنط بالهيئة مهام

تخصيص 7.50٪

للشركات المدرجة

في البورصة..

على 10 شرائح

متساوية

«إيرباص» ستقوم بدور الوسيط.. وتوقعات بالتسليم في أبريل 2014 النصف: «الكويتية» تشتري 5 طائرات من «جيت إيرويز» الهندية

أحمد مقربي

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للخطوط الجوية الكويتية سامي النصف ان الشركة تعزم بشراء 5 طائرات إيرباص مملوكة لشركة طيران «جيت إيرويز» الهندية وعبر وساطة شركة الطرفان على متوقعا أن يتفق الطرفان على توقيع العقود خلال شهرين أو 3 أشهر من الآن على أن يكون التسليم في شهر ابريل المقبل. وأوضح النصف خلال مؤتمر صحافي عقده الشركة أمس

أن شركة «إيرباص» لتصنيع الطائرات أوصت «الكويتية» بشراء الطائرات الخمس المملوكة لطيران «جيت إيرويز» مؤكدا على ان حالة الطائرات فآخرة وبأفضل حال ومازالت مطلوبة في الأسواق لعشرات السنين، منوها إلى ان الصفقة تتم عن طريق إيرباص بعيدا عن الوسطاء، والتي رأت بعد البحث في الأسواق أن تلك الصفقة هي الأفضل.

وذكر النصف ان قرار لجنة شراء الطائرات بـ«الكويتية» بالتوجه إلى شراء 5 طائرات إيرباص (A330) من جيت إيرويز بدلا من الإيجار سيعود بالوفور على المال العام مبدئيا وهي عرضة للمفاوضات النهائية، بخلاف القيمة المضافة لتلك الطائرات لدى إعادة تقييم أصول الكويتية في المستقبل.

وأفاد النصف بان «الكويتية» في حاجة ماسة وملحة إلى تعظيم أسطولها بالطائرات نظرا لأن شركات التأمين لديها مخازير على بعض طائرات «الكويتية» وهناك أيضا مخازير من بعض المطارات الأوروبية التي تتطلب فحص الطائرات عقب كل هبوط بالإضافة إلى ان طائرات «الكويتية» مستهلكة بشكل كبير للوقود، ومكلفة جدا في الصيانة.

وحول القيمة الإجمالية للصفقة رفض النصف الكشف عن القيمة بناء على الاتفاقية المبدئية الموقعة مع الشركة الهندية والتي تلزم الطرفين عدم الإفصاح عن القيمة المالية لشراء الطائرات، مؤكدا بقوله ان الصفقة بها وفر مالي ضخم للكويتية، مشددا على أن الكويتية لم توقع العقود مع الشركة الهندية حتى الآن خاصة ان الشركة طلبت منهم تنفيذ صيانة شاملة للطائرات الخمس.

صيانة كاملة للطائرات

وتوقع النصف أن تتسلم «الكويتية» الطائرات تباعا بعد الانتهاء من أعمال الصيانة وهذه الامور تأخذ من شهرين إلى 3 أشهر بعد توقيع العقود، مؤكدا على ان الطائرات الخمس من نوع واحد وسيتم تسليها فيما يسمى بحالة الولادة وكانها جديدة فيما يخص كراسي التوزيع وشاشات العرض التي تحتوي على مواصفات



سامي النصف خلال المؤتمر الصحافي (قاسم باشا)

حالة الطائرات

فاخرة وبأفضل

حال ومازالت

مطلوبة في

الأسواق لعشرات

السنين

الصفقة بها وفر

مالي ضخم

لـ «الكويتية»..

وعملية الشراء

ستوفر المال العام

بدلا من الإيجار

جيدة في الترفيه والتسلي للراكب.

مبينا ان تنوع الطرازات يعطي كلفة إضافية في الصيانة وفي تجهيزها بالإضافة إلى صعوبة الحجز على هذه الطائرات، كما أن توحيد تلك الطائرات يرقى الشركة في عملية توحيد الكراسي والصيانة.

وبين أن «جيت إيرويز» الهندية لها خبرة طويلة في العمل بالمنطقة وتمتلك شركة طيران الاتحاد فيها ما يقارب الثلث، وهي شركة دولية مرموقة ولكنها تعاني حاليا من ركود في السوق وتتسابق شركات الطيران في المنطقة لشراء طائرات وتاجير طائرات منها وعلى رأسها شركة طيران الاتحاد التي قامت بأخذ 4 طائرات والخطوط الجوية التركية التي تنتظر أخذ طائرات في حالة امتناع الكويت عن أخذ تلك الطائرات.

وقال النصف ان الشركة في السابق عندما أخذت القرار في تاجير الطائرات فوجئنا بان الشركات المؤجرة تطلب ضمانات فسي ظل أن ميزانية الشركة تظهر خسائر متتالية، فبعد الحصول على المبالغ وفق مرسوم الضرورة القاضي بتخصيص الشركات وجدنا أن عملية الشراء للطائرات تختلف تماما عن الإيجار والتي تعتبر مرهقة وتقتطع مبالغ ضخمة للإيجار بشكل شهري، وتكون في النهاية عبئا في عملية إحلال الكراسي وصنع هيكل الطائرة

جديدة. على عمل الإنسان.. وأحسن ما هو موجود اخترناه.

● الامور تغيرت في عالم الطيران وتطورت الأنظمة وهدفتنا تطوير الأنظمة لنقترب إلى ما هو موجود في السوق والمنطقة. ● صفقات معرض دبي للطيران أظهر أن المنطقة لديها إمكانيات عالية في عالم الطيران. ● صفقة الشراء لن تؤثر على صفقات «الكويتية» في المستقبل. ● خطا «الكويتية» في البقاء على أسطولها لمدة 22 سنة بدون إحلال وتجديد. ● شراء الطائرات يكون بوقت مبكر.. ولو تعاقدت «الكويتية» الآن على طائرات جديدة سنتسلمها في 2019.

اجتماعه الـ 18 لعام 2013 قراره بالترخيص لتأسيس شركة كويتية مساهمة عامة تحت مسمى «شركة بورصة الكويت للأوراق المالي» برأسمال مصرح به 60 مليون دينار ورأسمال مكتتب به 6 ملايين دينار ورأسمال مدفوع 1,5 مليون دينار.

وأكد أن الهيئة ستتملك الشركة بالكامل خلال مرحلة انتقالية يقوم اثنائها مجلس الادارة الاول (الانتقالي) بالعمل وفق ما جاء في التوضيات الواردة بالتقارير التي اعدتها المستشارون.

اختصاصات المجلس الاول

وأضاف الفلاح ان المجلس الاول سيقوم أيضا باتخاذ قرارات مهمة تتعلق باعتماد الهيكل التنظيمي للشركة والموظفين اللازمين لقيامها بممارسة أعمال بورصة أوراق مالية وآلية التعاقد معهم مع اعطاء الاولوية لموظفي الهيئة العاملين بمرافق سوق الكويت للأوراق المالية كما سيقوم بمراجعة واقتراح أي منتجات جديدة تساهم في تطوير البورصة وفق أفضل الممارسات الدولية.

وذكر ان مجلس المفوضين قرر في الاطار ذاته واستنادا الى المادة 70 من اللائحة التنفيذية لجهة المؤسسة تشكيلة لجنة المؤسسين المؤلفة من عبدالله القبندي ود.صلاح عبداللهم لاتخاذ كل الاجراءات القانونية لتأسيس الشركة وفق متطلبات وزارة التجارة والصناعة بما لا يخل بأحكام كل من قانون الهيئة رقم 2010/7 وقانون الشركات رقم 2012/25 وتعديلاته. وقال ان الهيئة (بصفتها المالك الوحيد للشركة بمرحلة التأسيس) ستقوم بتعيين مجلس الادارة الانتقالي للمرحلة ويتكون هذا المجلس من ثمانية أعضاء بينهم الرئيس ونائب الرئيس وذلك وفقا للمتطلبات الواردة في قانون الهيئة ولائحته التنفيذية يتولى ادارة الشركة خلال المرحلة الانتقالية واعادها للطرح للمواطنين والشركات المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية.

أصول الشركة

وذكر انه عقب استكمال تأسيس الشركة وتعيين مجلس الادارة الاول (الانتقالي) وانجاز المهام المناطة بها ستقوم الشركة بزيادة رأسمالها المصدر الى رأس المال المصرح به، مبينا أن جزءا من رأس المال الذي ستكون منه الاصول المادية والمعنوية التي تقرر

صالح الفلاح:

تمكنا من تذييل

كل المعوقات..

وخارطة طريق

محددة المعالم

للتنفيذ الفعلي

للخصخصة

المجلس

التأسيسي يعطي

الأولوية لموظفي

السوق ويراجع

المنتجات ويقترح

التطوير

الهيئة بقرار لاحق بقاءها في البورصة طبقا للمادة 156 من قانون الهيئة باعتبارها جزءا من رأسمال الشركة وفي حدود مقدار نسبة الأسهم المخصصة للمواطنين والبالغه 50٪ من اجمالي رأس المال.

وأضاف الفلاح ان الهيئة ستنكتب في رأسمال الشركة باستخدام تلك الاصول وبمقدار النسبة من الأسهم المخصصة للمواطنين والمحددة بنصف اجمالي رأسمال الشركة المصرح به أي ما يعادل 300 مليون سهم من أسهم الشركة المخصصة للطرح للاكتتاب العام.

وقال ان هذه الاسهم سيتم توزيعها بالتساوي بين جميع المواطنين المسجلة أسمائهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية في يوم الاكتتاب ومن غير تخصيص لكسور الأسهم، مبينا انه سيتم تسديد قيمة الاكتتابات من قبل المواطنين للدولة وفقا للاجراءات وبالطريقة التي تحددها الهيئة بقرارات لاحقة.

وأشار الى ان هيئة أسواق المال ستقوم بطرح النصف المتبقي من رأس المال المصرح به في مزايد علني بين الشركات المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية طبقا لأحكام المادة 33 من قانون الهيئة.

المنيع يروي لأول مرة تفاصيل الاستحواذ القسري لمجموعة مضاربة هكذا سيتم الاستيلاء على «الدولية للاستثمار»

السيطرة عليها، مؤكدا أن هذه الزيادة باطلة كونها تمت بناء على إجراءات باطلة بمساعدة جهات رقابية نافذة.

تحويلات مشبوهة

ونكر المنيع أنه تم اكتشاف عمليات تمت خلال الفترة الاخيرة في عهد المجلس تؤكد الاستيلاء على أموال شركة «جراند» من خلال إبرام صفقات وتحويلات وهمية مشبوهة، وقد تم رفع عدد من الشكاوى أبرزها تحويل مالي بقيمة 1,7 مليون دينار تقريبا إلى شركة أزيانك «جراند» إلى شركة أزيانك البركة القابضة والتي لا ترتبط بأي صلة بشركة «جراند» ولا توجد عقود منظمة لهذا التحويل، منوها بأن من قام بالتوقيع على التحويل البنكي رئيس مجلس إدارة شركة تابعة للطرف الاستثماري الذي يرغب في السيطرة على المجموعة الدولية.

ولفت إلى أنه تم توكيل محامي المجموعة الدولية للاستثمار عمر العلوي باتخاذ جميع الإجراءات القانونية حيال ذلك، مشددا على أن الأمر يخضع حاليا للتحقيقات. ودعا المنيع في ختام حديثه المساهمين الى عدم التنازل عن حقوقهم وعدم الموافقة على تقارير مجلسي الإدارة ومراقبي الحسابات التي سيتم طرحها للتصويت في جدول أعمال الجمعية العمومية التي ستعقد اليوم (الاثنين). وتؤكد «الأنباء» على أن حق الرد مكفول لأي طرف يرغب في ذلك، كما تؤكد على أن ما ذكر أعلاه مسجلا لديها.

ان ادعاء عضوين بالشركة أن البيع لم يتم عن علم الصحبة، حيث إنهما وقعا على محضر البيع الذي أوصى فيه مجلس الإدارة بالبيع.

مخالفات جسيمة

وأوضح المنيع أن مجلس الإدارة قد قام بإصدار بيانات مالية لشركة «جراند» لعام 2012 تنطوي على مخالفات جسيمة تتمثل في تحويل أرباح تقدر بـ 9 ملايين دينار إلى 5 ملايين دينار خسائر، كما تضمنت المخالفات موافقة مجلس الإدارة على اقتراح زيادة رأسمال الشركة على اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 18 سبتمبر 2013 الباطلة - على حد وصفه - مشيرا إلى ان هذه الجمعية وافقت على مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأسمال شركة «جراند» بمبلغ 15 مليون دينار بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وبدون علوة إصدار تسدد نقدا دفعة واحدة وتخصص لمساهمين جدد مع موافقة المساهمين الحاليين عن التنازل عن حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم لصالح المساهمين الجدد، وهو الإجراء الذي يضر بمصالح المساهمين الحاليين.

وقال المنيع ان الطرف الاستثماري الذي يسعى إلى السيطرة على شركات المجموعة الدولية للاستثمار سواء التابعة أو الزميلة له يراعى حقوق المساهمين في هذه الشركات وخاصة «بتروغلف»، حيث تمت زيادة رأسمال الشركة بنسبة 40٪ بهدف



خالد المنيع

تم تنفيذ 3 مراحل من أصل 4 لاتفاقية السيطرة

حوص في

شركات عقارية

وبنزولية محلية

وخراجية بـ 16

مليون دولار

عمومية اليوم

ستشهد صراعا

على مجلس إدارة

«جراند»

شريف حمدي

كشفت مدير تطوير الأعمال في المجموعة الدولية للاستثمار خالد المنيع النقاب عن تفاصيل تروى لأول مرة في صراع الاستحواذ على المجموعة، وخص «الأنباء» بإماتة اللغز عن خطة مجموعة استثمارية تسعى للاستحواذ على المجموعة الدولية للاستثمار والشركات التابعة في الداخل والخارج. وأوضح المنيع ان المجموعة حصلت على نسخة اتفاقية بشأن آليات وخطوات تنفيذ صفقة الاستيلاء على حصص شركات المجموعة التي تقدر بـ 16 مليون دولار تقريبا، مبينا ان الاتفاقية تتكون من 4 مراحل تم تنفيذ 3 منها والرابعة في طور التنفيذ.

ولفت إلى ان المرحلة الأولى التي تم تنفيذها هي السيطرة على شركة «بتروغلف»، والثانية هي السيطرة على شركات تابعة للمجموعة وهي آجال والتكافل الدولي، أما الثالثة فهي السيطرة على عدد من الشركات العقارية أبرزها «جراند» و«المستثمرون»، مشيرا إلى ان المرحلة الرابعة ضمن خطة الاستحواذ هي محاولات السيطرة على الشركات البحرية التابعة للمجموعة ومنها بنك المستثمرين.

وأفاد المنيع بان ما تناقله حول بيع لأسهم مجموعة المستثمرين القابضة خلال الربع الأول من 2013 مغلوط ولا يمت للحقيقة بصلة، مؤكدا ان البيع تم بموافقة مجلس إدارة «جراند» بحضور اجتماع رقم 8 لعام 2012، مشيرا إلى

صانع السوق بين البورصة و«اتحاد الاستثمار» اليوم

وأفادت المصادر بان الاجتماع سيكون باكورة اجتماعات أخرى في المستقبل القريب خاصة وأن الموضوع يحتاج إلى التشاور بشأنه بشكل مستفيض كي يخرج كيان صانع السوق الجديد بالشكل الذي يلي طموحات سوق المال الكويتي الذي يتأهب لمرحلة تطويرية

تصورات فستطرحها على السوق لاحقا عبر الاتحاد، لافتة إلى ان إدارة السوق لديها مقترحات تهدف على عرضها على اتحاد شركات الاستثمار بغية إطلاعه على مرئيات البورصة في هذا الشأن على اعتبار ان شركات الاستثمار هي من تقوم بدور صانع السوق.

الكويتية. ولفتت المصادر الى أن الاجتماع الذي تم التأكيد على انعقاده مع نهاية دوام أمس سيكون محدودا، حيث تجتمع إدارة السوق مع عدد من أعضاء الاتحاد. وأوضح أن اتحاد شركات الاستثمار ليس لديه ورقة محددة في هذا الخصوص وان كان للشركات الاستثمارية

شريف حمدي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن إدارة البورصة ستجتمع مع اتحاد شركات الاستثمار اليوم (الاثنين) للتشاور حول أفضل آلية لإنشاء كيان جديد يكون مناطابه لقيام بدور صانع السوق في البورصة

التجربة التركية لإدارة المناطق الحرة للكويت

المناطق الحرة رفعت مؤخرا مذكرة لوزير التجارة حول هذا الأمر، مطالبة بشكل كبير لما قدمه الوفد التركي من أفكار وتصورات. وقدم الوفد التركي تصورا عمليا متكامل للمنطقة الحرة والعصر لتحويل المنطقة إلى معلم من معالم الكويت لبيبي خالدًا لسنوات طويلة.

فرص عمل جديدة للمعمالة الوطنية مع مراعاة لتصميم المنطقة الحرة الجديدة الواقعة في منطقة النويصيب جنوب البلاد. وأشار الى ان الوفد التركي لديه أفكار تتعلق ببناء منطقة حرة نموذجية تكون معلما للكويت ونموذجا يحتذى بين دول العالم، مبينا أن إدارة

دولسر الاستشارية الهندسية حسين عرفان أكبر، وشركة شغل الإنشائية أحمد ميراج شغل وكيلها في الكويت عادل الضيفري. وقال العملي أن تركيا تمتلك 19 منطقة حرة بلغت عاودها أكثر من 20 مليار دولار خلال العام 2012، مشيرا إلى أن التجربة التركية تهدف لتحقيق عدالة العلي تجارة والصناعة المديرين التنفيذيين لكل من شركة

عاطف رمضان

استعرض وفد تجاري تركي تجربته في مجال تصميم وتنفيذ المناطق التجارية الحرة خلال اجتماعه امس بالوكيل المساعد للشؤون الفنية وتنمية التجارة في وزارة التجارة والصناعة عبدالله العلي تجارة ضم الوفد المديرين التنفيذيين لكل من شركة